Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

The Sgntactic Diffrences in The Footnotes of AL Sabban to AL Ashmooni Explanation of AL_ fiyya book

Natheer Mohammed Ameen Aljubury

Lect. / Department of Arabic Language / College of Arts / University of Mosul

Article Information

Article history:
Received October 7, 2023
Reviewer October 14 .2023
Accepted October 23, 2023
Available Online March 1 , 2024

Keywords:
Al-Ashmouni
Al-Sabban
Grammatical differences

Correspondence:
Natheer Mohammed Ameen Aljubury
natheer.m.a@uomosul.edu.iq

Abstract

In Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's commentary on Ibn Malik's Alfiyyat, there is something that gives the impression that it is similar, either in ruling, or in connotation, or in parsing, or otherwise. So Al-Sabban intends to point out that difference, taking advantage of what he has provided from the books of grammarians, so he explains it in a concise phrase that suits the situation, relying on the culture of the reader. Grammatical understanding in order not to talk about it for too long, making the book heavy and moving away from the topic that the commentator is about to explain. In this research, I counted these differences and then discussed examples of them with useful analysis, clarification, and clarification from the books of grammarians, both ancient and late, in an easy phrase that suits the language of the era.

DOI: 10.33899/radab.2023.143784.2006, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفروق النحوية في حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية

نذير محمد امين الجبوري*

المستخلص :

يرد في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ما يوهم أنه متشابه؛ إمّا في الحكم، وإمّا في الدلالة، وإمّا في الإعراب أو في غير ذلك؛ فيعمد الصبان إلى الإشارة إلى ذلك الفرق مفيدًا مما تقدمه من كتب النحاة؛ فيبينه بعبارة موجزة تناسب المقام؛ معتمداً على ثقافة القارئ النحوية في فهمها، ولكي لا يطول الحديث عنها فيثقل الكتاب، ويبتعد عن الموضوع الذي الشارح بصدد بيانه، وقد أحصيتُ في هذا البحث هذه الفروق ثم تناولت نماذج منها بالتحليل والإيضاح والبيان مفيدًا من كتب النحاة متقدمين ومتأخرين بعبارة سهلة تناسب لغة العصر .

الكلمات المفتاحية : الأشموني ، الصبان ، الفروق النحوية.

* **مدرس/ قسم اللغة العربية /كلية الاداب / جامعة الموصل**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فقد حظيتْ ألفيةُ ابنِ مالك رحمه الله باهتمام العلماء قديماً وحديثاً فتناولوها شرحاً وتوضيحاً وتحشيةً، ومن أبرز هذه الشروح شرح العلامة الأشموني، المسمى بـ(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، وقد بنى العلامة الصبان على هذا الشرح حاشية جليلة ملأها من مختلف علوم العربية، وقد وجدتُ في مطالعتي فيها أنّ الصبان رحمه الله يُثبتُ فروقاً بين ما يُتوهم تشابهُهُ، ومن هذه الفروق (فروقٌ نحويةٌ) حوتْ كثيراً من فلسفة النحو، وقد أحصيتُ هذه الفروق وجردتُها ثم تناولتُها توضيحاً وبياناً بالرجوع إلى كتب النحو قديمها وحديثها بحسب ما يسره اللهُ لي، وقد قسّمتُ هذا البحث على قسمين، الأول تناولتُ فيه الفروقَ بين (المفردات)، والثاني تناولتُ فيه الفروقَ بين (التراكيب)، ثم شفعتُ المبحثين بخاتمة سجلت فيها أبرز النتائج وسبقت المبحثين بمقدمة، وكانت نسبةُ ما تناولته من فروق في هذين القسمين إلى مجموع الفروق الواردة في الكتاب 30 %، وقد بذلتُ في ذلك وُسعي مستعيناً بالله، فإن كنتُ قد وُفقتُ فبفضل الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وضعفي، واللهَ أسأل القبول والجزاء منه مناً وفضلاً والحمد لله على كل حال.

المبحث الأول

الفروقُ بينَ المفرداتِ النحويةِ

أولاً : الفَرقُ بينَ الموصوفِ تقديراً والموصوفِ معنى .

لقد وردَ التفريقُ بينَ الموصوف تقديراً والموصوف معنى في سياق الحديث عن مُسوغات الابتداء بالنكرة، فقد نصّ النحاة على جواز الابتداء بالنكرة إذا خُصصت بوصف سواء كان ظاهراً كما في قوله : ((وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)) {البقرة - 221} أو كان مقدراً نحو قولهم: (السَمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ) والتقدير: مَنوانِ منه بدرهم، وإعراب المثال هو أنَّ السمن: مبتدأ أول، و(مَنوانِ): مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وسوّغ الابتداء به وصفه بمحذوف تقديره (منه) و(بدرهم) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول[1]، أو كانت –يعني النكرة- موصوفة معنى وذلك إذا كانت النكرة مصغرة نحو: (رُجَيْلٌ جَاءَنِي) فالنكرة (رُجَيْلٌ) في حكم الموصوفة والمعنى (رَجلٌ صَغِيرٌ) وكذلك النكرة في سياق التعجب نحو: (ما أَحسنَ زيداً) فـ(ما) نكرة مبتدأ وجملة (أَحْسَنَ زيداً) خبره، والمعنى: شيءٌ عظيمٌ أَحْسَنَ زيداً، فوصف النكرة في هذين المثالين يستفاد من المعنى العام للجملة وليس يستفاد من شيء محذوف نقدره كما في قولنا: (السَمْنُ مَنوانِ بِدرهمٍ)[2].

وقد كان الصبان رحمه الله قد قال : (الفرق بين الموصوف تقديراً والموصوف معنى أنّ استفادة الوصف في الأول من مقدر، وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب)[3] .

---

(1) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت769ه)، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة)، ط 1، 1400 - 1405 هـ: 217/1 ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:790 هـ)، تح: مجموعة محققين: الجزء الاول: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، والجزء الثاني، والثامن، والتاسع: د. محمد إبراهيم البنا، والجزء الثالث: د. عياد بن عيد الثبيتي، والجزء الرابع د. محمد إبراهيم البنا، و د. عبد المجيد قطامش، والجزء الخامس، والسادس: د. عبد المجيد قطامش، والجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا، ود. سليمان بن إبراهيم العايد، ود. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط 1، 1428 هـ - 2007 م: 41/2 ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (763 - 827 هـ = 1362 - 1424 م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط1، 1403 هـ - 1983 م : 49/3 .

(2) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761ه) ، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط 1، 1421 هـ:

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م : 301/1 .

والمنوان مثنى (المنا) الذي يوزن به السمن وغيره، وقيل الذي يوزن به رطلان، والتثنية (منان) على لفظه، ويقال فيه: (منوان) أيضاً[4].

ثانياً : الفرقُ بَيْنَ الصِلةِ والصِفَةِ

لقد اشترط بعض النحاة في جملة الصلة أن تكون معهودة[5]، ولم يشترط البعض الآخر ذلك؛ لأن الموصول قد يُراد به معهود فتكون صلته معهودة نحو قوله تعالى: ((وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ)) {الأحزاب -37 } وقد يراد بالموصول الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى: ((وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)) {البقرة -171 }، وقد يقصد تعظيم الموصول فتُبهم صلته، قال تعالى:((فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ))[6]{طه -78} ، وقد بيّن الصبان –رحمه الله- المراد بقولهم (معهودة) بقوله : ((بأنْ يعلمَها المخاطبُ ويعلمَ تعلّقها بمعين))[7] ، ثم بيّن الفرق بين (الصلة المعهودة) و(صفة النكرة) فقال : ((أن تكون معهودة بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين، أمّا صفة النكرة فالشرط فيها علمُ المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما))[8]

وينبني على هذا الكلام فرق دلالي وهو أنَّ الموصول يتعرف بصلته المعهودة، أمّا النكرة فلا تتعرف بصفتها[9] وإنّما يتعرف الموصول بصلته؛ لأنه يُجاء بالصلة كي يُعَرّفَ المخاطب بالموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة فتقول: (جَاءَ الذي أبُوه قائِمٌ) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص (قام أبوه)[10] فتعيينُ الموصول بصلته وضعيٌ لوضعه معرفة مشاراً به إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب، أمّا تخصيص النكرة بالصفة فليس تخصيصاً وضعياً بل هو عارضٌ؛ لأنَّ (إنساناً) موضوع لـ(إنسانٍ) ما، بخلاف (مَنْ، الذي) فإنهما وُضعا لمخصوص بمضمون صلتها، والحاصل أنَّ الفرق بين المعرفة (الاسم الموصول) والنكرة المخصصة أنَّ تخصيص الاسم الموصول وضعي، وهو المراد بالتعريف والتخصيص بوصف النكرة عارض .

ويشترط الروداني (ت1094هـ) في الصلة المعهودة أنْ تكون معلومة عند المتلقي فيقول: ((والتحرير أنّ المراد بكون الصلة معهودة أنْ تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها العهد الخارجي نحو: (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ){ الأحزاب -37} أو تعريف الحقيقة: أي من حيث هي نحو: المُعْطِي خَيْرٌ مِنْ الآخِذِ أو تعريف الحقيقة في ضمن بعض الأفراد نحو: (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) {البقرة - 171} أو في ضمن جميع الأفراد نحو: (اقتلوا المشركين) بناء على أن أل موصولة أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الأول وذهني في غيره وأمّا نحو: (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُم) {طه: 78} فالظاهر أنّه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل العهد الخارجي أي الذي يُعرف في الخارج أنّه غشيهم فإن المعهود خارجًا يجوز أن يكون مجملًا كما يكون مفصلًا فظهر أنّ العهد في الجميع ، وأن استثناء مقام إرادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح))[11]، فالصلة المعهودة مشروطة بالمعرفة السابقة لدى المتلقي، التي تعين بعض أفراد الجنس في الخارج أو في الذهن.

ثالثاً : الفرق بين المستتر والمحذوف

(4) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: 2497/6 (منا).
(5) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت:749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1428هـ - 2008م:444/1
(6) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت:778هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط 1، 1428هـ.:147،2
(7) حاشية الصبان :234/1
(8) م.ن: 234/1
(9) ينظر:م.ن:234/1
(10) ينظر:التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ- 2000م:168/1
(11) حاشية الصبان: 253/1.

يُقسم الضمير إلى مستتر وبارز، فالبارز ما له وجود في اللفظ، والمستتر ما ليس كذلك (وهو كل مضمر مُحتاج إليه لم يضعوا له لفظاً يخصّه واستغنوا بدلالة السياق عليه)[12]، وعدمُ الظهور في اللفظ قاسمٌ مشترك بين (المحذوف والمستتر)؛ إذ كلاهما غير ظاهر في اللفظ، ومن هذا التشابه ينشأ الالتباسُ وعدمُ التفريق بينهما، وهذا ما دفع الصبان (رحمه الله) إلى بيان وجه الفرق بين (المستتر) و(المحذوف) فقال معلقًا على قول الأشموني: (قوله (ما له وجود في اللفظ) أي ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فإنَّ له وجودًا في اللفظ بالقوة لإمكان النطق به بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ بالفعل ولا بالقوة؛ لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلي فحصل الفرقُ بين المستتر والمحذوف)[13] .

فالفرق بينهما عند الصبان هو إمكان النطق بالضمير المحذوف وعدم إمكان النطق بالضمير المستتر، وقد عبّر عن ذلك بعبارة منطقية وهي: (المحذوفُ ما له وجود في اللفظ بالقوة والمستتر ما ليس له وجود في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة) وإنّما يستعيرون له المنفصل للتقريب والإيضاح في مثل: (قاتلْ في سبيلِ اللهِ) فيقولون: إن الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)[14] ، فالمستتر في حكم الحاضر الملفوظ به المراد وإنْ لم يُمكن النطق به، أمّا المحذوف فإنّه كان ملفوظًا به ثم تُرك وأُهمل فليس في حكم الحاضر، وقد استدل على أن الضمير المستتر في حكم الحاضر بأنه إذا سُمي بـ(ضَرَبَ) الحاوي على ضمير مستتر عُومل معاملة الجملة وحُكي كما تُحكى الجمل، وإن سُمِّي بـ(ضَرَبَ) المحذوف منه الضمير عُومل مُعاملة الكلمة المنقولة وحدها، فيُعرب إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل[15].

ومما يفترق به الضمير المستتر عن الضمير المحذوف أن الضمير المستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع، أمّا المحذوف فيكون من ضمائر الرفع ومن ضمائر النصب ومن ضمائر الجرّ حسب موقعه من الجملة، والفرقُ الآخرُ هو أنَّ الضمير المستتر هو من الضمائر المتصلة وليس من المنفصلة ولا صلةً بينهما، أمّا المحذوف فيكون من الضمائر المتصلة ومن المنفصلة[16].

فالفرق بين المستتر والمحذوف أنَّ الأول لا يمكن النطق به أصلًا، ذلك أنه لا وجود له في اللفظ، أمّا الثاني فيمكن النطق به ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمستتر يختص بالعمدة، والحذف كثيرًا ما يكون في الفضلات[17].

رابعاً : الفرقُ بين (لا) الزائدة و (لا) الملغاة

إنّ من أنواع (لا) غير العاملة (لا) الزائدة و(لا) الملغاة، وقد ذكر الصبان فرقًا بينهما نقله عن الراوندي فقال: ((قال الراوندي: والفرق بين (لا) الزائدة و(لا) المُلغاة أنَّ الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة، والملغاة هي التي لها عمل أصالة لكن أُهملت)[18] ثم عقّب على كلام الراوندي بقوله: (وظاهره أنّ الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم: الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلّا أنْ يكونَ أغلبياً، والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغني الكلام عنها بخلاف الملغاة)[19] وقد ذكر أصحاب كتب حروف المعاني أن الزائدة على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط كقولهم: (جِئتُ بلا زادٍ) فـ(لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ بوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي .

---

(12) الكناش في فني النحو والصرف :عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت:732 هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د. ط، 2000 م: 294/1 .

(13) حاشية الصبان : 67/1 .

(14) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري(ت:1278ه)، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، د. ط، د.ت : 134/1 .

(15) ينظر : المقاصد الشافية : 280/1 ، والنحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف بمصر، ط 15، د. ت: 304/1 .

(16) ينظر : حاشية الخضري : 134/1 ، والنحو الوافي : 219/1-220 .

(17) ينظر: النحو الوافي:220/1.

(18) حاشية الصبان : 14/2-15 .

(19) م. ن : 14/2-15 .

الثاني: أنْ تكون زائدة لتوكيد النفي نحو: (ما يَستوي زيدٌ ولا عَمْروٌ) ومنه قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) {الفاتحة - 7} فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي وقالوا: تعين دخولها في الآية؛ لئلا يتوهم عطف (الضَّالِّينَ) على (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهذا مما لا يقاس عليه[20]، ومصطلح (الزائدة) أو (الصلة) بعبارة الكوفيين يطلقه النحويون على (لا) من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا من حيث دخولها كخروجها كما يقولون في الألف واللام من (الذي) و(التي) و(الآن) أنها زائدة ولكن لا يستغنى عنها، ويستعمل بعضهم مصطلح (الزائدة) على ما كان خروجها كدخولها، وكل صحيح –حسب عبارة المالقي- [21] أما الملغاة فهي التي لها عمل لكن أُلغي لسبب ما كما تقدم .

خامساً: الفرق بين (الإعرابُ المحليُّ) و (الإعرابُ التقديريُّ)

لقد اختلف النحاة في الإعراب هل هو لفظي أم معنوي؟ فاختار ابن مالك كون الإعراب لفظياً فعرّفه بقوله:((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف))[22]، وقال السيرافي: ((والذي عندي أنَّ الكسرة في التاء في النصب والفتحة فيما لا ينصرف في الجرّ إعرابان، وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل))[23]، وقيل: إن الإعراب معنوي وحدّه: ((تغيير أواخر الكلم لاختلاف العامل الداخل عليها لفظاً أو تقديراً))[24] ، فالمُعْرِبُ حين يُعربُ يستحضر أنّ الكلمة المراد إعرابها لها وظيفة نحوية، والوظيفة النحوية لها محل إعرابي، وهذا المحل له علامة إعرابية يحددها نوع الكلمة التي تشغل الوظيفة النحوية، فمثلاً في إعراب جملة (جاء زيدٌ) الوظيفة النحوية للفظ (زيد) هي الفاعل، والمحل الإعرابي هو الرفع والعلامة الإعرابية هي الضمة، ولو كان لفظ (الزيدان) هو يشغل وظيفة الفاعل فقيل: (جاءَ الزيدانِ) لكان (الزيدان) محله الرفع أيضاً ولكن علامة رفعه الألف، ففي هذا المثال ونحوه تظهر العلامة الإعرابية ويُسمّى الإعراب (ظاهراً) أو (ظاهرياً)، وإنْ لم تظهر العلامة لسبب خاصٍّ بآخِر الكلمة نحو: (جاء الفتى) سُمّي الإعراب (تقديرياً) فـ(الفتى) وظيفته النحوية في الجملة (فاعل) ومحله (الرفع) ولكن علامة الرفع لم تظهر لعلة صوتية وهي أن حرف العلة (الألف) لا يمكن أن تظهر عليه الحركات، قال الشيخ مصطفى الغلاييني : ((الإعراب التقديري أثر غير ظاهر على آخِر الكلمة يجلبه العامل فتكون الحركة مقدرة؛ لأنّها غير ملفوظة وهو يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء وفي المضاف إلى ياء المتكلم وفي المحكي إن لم يكن جملة))[25]، أمّا الإعراب المحلي فهو الذي يكون بلا علامة لا ظاهرة ولا مقدرة، ويتعلق بالمحل الإعرابي للوظيفة النحوية، ويكون في الكلمات التي لا تظهر عليها علامات الإعراب بسبب يتعلق بالكلمة كلها[26]، وقد عرّفه الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله: ((الإعراب المحلي تغيّر اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً))[27]، ويكون في الكلمات المبنية والجمل[28]، هذا رأي طائفة من النحاة، ومنهم من يرى أنه يكون فيما لا تظهر عليه علامة

---

(20) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) ،المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 1413 هـ - 1992 م: 301-302 ، ومغني اللبيب : 367/1 وما بعدها .

(21) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني:احمد بن عبدالنور المالقي (ت702) ، تحقيق احمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط3 ، 1423ه-2002م : 342 .

(22) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1387هـ - 1967م:7/1

(23) شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2008 م.

147/1:

(24) الحدود في علم النحو : أحمد بن محمد بن محمد البجائي شهاب الدين الأندلسي (ت 860هـ) ، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م :450

(25) جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت1364هـ) ،الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ط28، 1414 هـ - 1993 م :23/1

(26) ينظر : النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف بمصر، ط 15، د. ت :84/1 و 314

(27) جامع الدروس العربية :27/1

(28) ينظر: حاشية الخضري :6/1

علامات الإعراب المناسبة للوظيفة النحوية، وذلك فيما جُرَّ بحرف جرٍّ زائد نحو: (ما جاءني من طالب) أو ما كُسِرَ للمناسبة كالاسم المضاف إلى ياء المتكلم والواقع فاعلاً مثلاً نحو: (جاءَنِي طالِبِي) فإنّ كلاً من الفاعلينِ في المثالين له إعراب على مذهب من يرى عدم اختصاص الإعراب المحلي بالمبنيات والجمل المحكية، وله إعراب على مذهب من يرى اختصاص الإعراب المحلي بالمبنيات والجمل، فعلى المذهب الأول يكون إعرابه محلياً وعلى الثاني يكون إعرابه تقديرياً.

وبناء على ذلك علّق الصبّان على قول الأشموني (على محله) عند حديثه عن أحكام الفاعل فذكر الأول من هذه الأحكام فقال : ((الأول: الرفع وقد يُجرُّ... ويقضي بالرفع (على محله) حتى يجوز في تابعه الجرُّ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل، نحو: (ما جاءني من رجلٍ كريمٍ وكريمٌ))[29]، فجعل الصبان قول الأشموني جارياً على مذهب من يرى عدم اختصاص المحلي بالمبنيات والجمل، أو أنّ قوله: (على محله) مراد به (المحلي) الذي يقابل اللفظي – حسب قول الصبان- ثم ذكر فرقاً بين الإعراب المحلي والتقديري فقال : ((المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير))[30]

سادساً: الفرق بين (العدل) و(التضمين)

لقد انبنى كلام الصبان- رحمه الله- على الفرق بين (العدل) و (التضمين) على قول الأشموني (لتضمنه معنى حرف التعريف) الذي ورد في سياق ذكر علة منع لفظ (سحر) من الصرف حيث قال: ((الثالث (سحر) إذا أُريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يُعرّف بـ(ال) أو بالإضافة، فإن تجرد منها مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو:(جئتُ يومَ الجُمعةِ سَحرَ) والمانع له من الصرف العدل والتعريف، أمّا العدل فعن اللفظ بـ(ال) فإنه كان الأصل أن يُعرّف بها، وأمّا التعريف فقيل بالعلمية؛ لأنه جُعِلَ علماً لهذا الوقت وهذا ما صرّح به في التسهيل وقيل: بشبه العلمية؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم ..... وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف))[31]، فالمفهوم من كلام الأشموني أن (سَحرَ) ممنوع من الصرف للعدل والتعريف، وأن مذهب صدر الأفاضل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف، وبين (العدل) و (التضمين) فرق ذكره الصبان بقوله : ((الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الأصلي، والتضمين إشراب اللفظ معنى زائداً على أصل معناه من غير تغيير صيغته الأصلية فـ(سحر) المذكور عند الجمهور مُغَيَّرٌ عن لفظ (السحر) من غير تغيير لمعناه، وعند صدر الأفاضل هو واردٌ على صيغته الأصلية مع إشرابه معنى زائداً على أصل معناه وهو التعيين))[32]، فلفظ (سحر) الممنوع من الصرف باقٍ فيه التعريف حتى بعد حذف (ال)، وعند صدر الأفاضل هو نكرة ولم يحصل فيه تغيير في اللفظ، وإنّما ضُمِّن معنى حرف التعريف، ولفظ (سحر) عنده مبني وليس ممنوعاً من الصرف[33] .

ونقل الصبان في موضع آخر عن الشنواني تفريقاً بين المصطلحين بقوله: (قال الشنواني والفرق بين العدل والتضمين أنَّ العدل يجوز معه إظهار (أل) بخلاف التضمين، فعلى بنائه لتضمنه معنى (أل) تكون (أمسِ) مؤدية معنى (أل) مع طرحها وعدم النظر إليها وامتناع ذكرها، وعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل يكون (أمس) حالًّا محل (الأمس) مع النظر إلى (أل) وجواز ذكرها) [34].

ونقل السيوطي (ت911هـ) عن ابن الدهان (ت569هـ) التفريق بين العدل والتضمين بقوله:(إن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كـ(عُمَرَ) من (عامر)، و(سَحر) من (السحر)، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة) [35].

المبحث الثاني

(29) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : : نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، الشافعي (ت:900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م : 387/1

(30) حاشية الصبان :62/2

(31) شرح الأشموني :163/3

(32) حاشية الصبان :390/3

(33) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: 686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000 م :467/1 ، والتصريح على التوضيح :343/2

(34) ينظر : حاشية الصبان: 95/1.

(35) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تحقيق: طه عبدالرؤوف السعد، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، مصر،104/1.

الفروق بين التراكيب

أولاً : الفرق بين توجيهي قول الشاعر:

ألا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُهُ

إنّ الخلاف في توجيه هذا البيت مبنيٌّ على الخلاف في عمل (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وأُريد بها التمني، فمذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها تعمل عمل (إنّ)، ويكون عملها مقصورًا على الاسم ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة ولا يلغى ولا تعمل عمل (ليس)، وذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويُتبع اسمها على اللفظ أو على الموضوع ويجوز إلغاؤها كما يجوز إعمالها عمل (ليس)[36] فعلى مذهب الخليل وسيبويه يكون إعراب البيت (ألا) الهمزة للاستفهام دخلت على (لا) وأُريد بهما التمني (عمرَ) اسم (لا) مبني على الفتح (ولّى) جملة من الفعل والفاعل صفة (لعمر)[37] (مستطاع) خبر مقدم و(رجوعه) مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ(عمر) وصفته الأولى (ولّى)[38]، ويكون الإعراب على مذهب المازني والمبرد على النحو الآتي: (ألا) الهمزة للاستفهام ومعناه التمني (لا) نافية عاملة عمل (إنّ)، و(عمر) اسم (لا) مبني (ولّى) صفة له (مستطاع) إمّا خبر (لا) وإمّا صفة ثانية لـ(عمر) ورفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، والخبر على هذا محذوف تقديره (راجع) وعلى كل فـ(رجوعه) نائب فاعل (مستطاع)[39].

أمّا الفرق الدلالي فقد نقله الصبان عن السيوطي بقوله : (والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أنَّ التمني واقع على اسم لا على الأول وعلى الخبر على الثاني)[40] فالمعنى على مذهب الخليل وسيبويه هو أنّ التمني واقع على الاسم الذي واقع بعده أي: أتمنى عمراً مُستطاعاً رجوعُه والمعنى على مذهب المازني والمبرد هو أنّ التمني واقع على الخبر أي: تمني اتصاف الاسم بالخبر أي: اتمنَّى رُجوعَ عُمرٍ ولّى.

وهذا الثاني هو الذي نراه أوثق من جهة المعنى فقد نقل الصبان عن الراوندي قوله: (فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل، والمعقول هو تمني المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبراً)[41] والمعنى في هذا البيت هو تمني (عمر مُستطاعٌ رجوعُه) على مذهب سيبويه وتمني (رجوعَ العمرِ) على مذهب المبرد .

ثانياً: الفرق بين مثال المصنف (لي بُكا بُكاءَ ذاتِ عضلةٍ) ومثال الشارح (عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ) .

يحذف عامل المصدر الدال على التشبيه وجوبًا من شروط أربعة في الجملة المتقدمة عليه وثلاثة في المفعول المطلق نفسه، أمّا الأربعة فهي: الأول: أن تكون جملة، الثاني: أن تكون هذه الجملة فيها معنى المصدر، الثالث: أن تكون هذه الجملة فيها فاعل المصدر، الرابع: ألَّا يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر الدال على التشبيه؛ فيجب حينئذ جعل العامل في المصدر محذوفًا

(36) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت911ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت:533/1 ، والكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت:180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م : 307/2 ، والمقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت : 382/4-383 .

(37) ينظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ) ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، ط1، 1431 هـ - 2010 م : 811/2 .

(38) ينظر : التصريح على التوضيح : 355/1 .

(39) ينظر : حاشية الصبان : 22/2 .

(40) همع الهوامع : 533/1 .

(41) حاشية الصبان: 22/2 .

وجوبًا[42]، أما الشروط التي تجب في المفعول المطلق نفسه فهي: الأول: أن يكون مصدرًا، الثاني: أن يكون مُشعرًا بالحدوث بأن يكون معناه مما يحدث ويطرأ وليس أمرًا ثابتًا دائمًا أو كالدائم كـ(الذكاء) مثلًا، الثالث: أن يكون المراد به التشبيه[43].

وقد مثل ابن مالك بمثال مستوف للشروط وهو قوله : (لي بُكا بُكاءَ ذاتِ عضلةٍ) وقد أعاده الأشموني وذكر معه أمثلة، كل واحد منها فاقدٌ شرطًا من الشروط ومن هذه الامثلة قوله: (عليه نَوْحٌ نوحُ الحمامِ) وقال عنه: إنّه غير مستوفٍ الشروط (لعدم احتوائها على صاحبه) أي: إن الجملة المتقدمة على المصدر لا تحتوي فاعل المصدر، وقد وافقه الصبان في ذلك وردَّ على من جعل الجملتين متوافقتين ومستوفيتين للشروط فقال: (فالفرق بينهما في غاية الظهور فدعوى البعض أنَّ هذا المثال كمثال المصنف وأنَّ الفرقَ بينهما تحكم في غاية العجب)[44] فالضمير في الجملة المتقدمة (عليه نوحٌ) هو للمَنُوحِ عليه وليس للنائِحِ فهو ليس فاعل النوح في المعنى بخلاف الضمير في الجملة المتقدمة في مثال المصنف (ابن مالك) (لي بكا) فهو الباكي فالياء في (لي) هي فاعل (البكاء) في المعنى فحصل الفرق بين المثالين أعني: مثال المصنف المستوفي للشروط ومثال الأشموني الفاقد لشرط اشتمال الجملة المتقدمة على المصدر على فاعل المصدر في المعنى.

ثالثاً: الفرق بين (ما كانَ زيدٌ إلَّا ليَضربَ عَمْراً) و (ما جَاءَ زيدٌ إلّا لِيَضْرِبَ عَمْراً)

يُنصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد اللام المسبوقة بـ(كان) المنفية، وتسمى هذه اللام بـ(لام الجحود)[45]، قال ابن مالك : (وبعد نفي كان حتماً أضمرا)

وقد علّق الصبان على هذا الكلام بقوله: ((يعني ما لم ينتقض النفي نحو: (ما كان زيدٌ إلَّا ليضربَ عمراً) ويجوز ذلك مع (لام كي) نحو: (ما جاء زيدٌ إلَّا ليضربَ عمراً) قاله أبو حيان، وظاهر قوله: (ويجوز ذلك مع لام كي) أنَّ المراد بقوله: (ما لم ينتقض النفي) أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود))[46]، وينتقض النفي بدخول (إلا) عليه، ويعبّر عنه بـ(النفي غير المحض) في مقابل (النفي المحض) قال ابن عقيل: ((ومعنى كون النفي محضًا أن يكون خالصًا من معنى الإثبات))[47]، ثم بيّن الفرق من حيث المعنى قائلًا: ((والفرق أن النفي مسلط مع (لام الجحود) على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام، فيلزم من نفيه نفي ما بعدها))[48]؛ إذ إن مذهب البصريين أن خبر (كان) محذوف وأن (لام الجحود) متعلقة بالخبر، وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من (أن) المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جرٍّ والتقدير في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ))﴿الأنفال - 33﴾ ما كان الله مريداً لعذابهم، والدليل على ذلك مجيء الخبر مصرحاً به في مواضع أخر من كلام العرب، من ذلك قوله: (سموت ولم تكن أهلاً لتسمو)[49]

فصرّح بالخبر الذي هو (أهلاً) مع وجود اللام والفعل بعدها، فإذا دخلت (إلا) انتقض النفي وانقلب المعنى إلى الإثبات وهو خلاف المقصود، ((وفي (لام كي) يتسلط على ما بعدها، نحو: ما جاء زيدٌ ليضربَ، فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلَّا بقرينة تدلُّ على انتفائه))[50] فلا يؤثر دخول (إلا) في المعنى؛ لذلك لم يشترط في النصب بـ(لام كي) كون النفي محضاً.

فحاصل الفرق بين التركيبين أنَّ النفي مع (لام الجحود) مسلط على الكلام بتمامه، أعني ما قبلها وما بعدها ومع (لام كي) مسلط على ما بعدها فقط، فجاز انتقاض نفيها بخلاف (لام الجحود) فلم يجز فيها ذلك؛ لأنه قلب للمعنى المراد من النفي إلى الإثبات[51].

---

(42) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 652/2 ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400 هـ - 1980م: 83/2 .

(43) ينظر : النحو الوافي : الهامش 3 : 277/2 .

(44) حاشية الصبان : 176/2 .

(45) ينظر: التصريح على التوضيح :372/2

(46) حاشية الصبان :427/3.

(47) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: : بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت:769ه)، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400 هـ - 1980م:11/4

(48) حاشية الصبان 427/3

(49) ينظر : همع الهوامع : 378/2

(50) حاشية الصبان :427/3

رابعاً: الفرق بين الموصول وصلته والمركب المزجي

لقد انبنى الكلام على الفرق بين الموصول وصلته وبين المركب المزجي على الخلاف في (ال) الموصولة أهي حرف موصول أم هي اسم موصول؟ وقد نُقِلَ عن الشلوبين أنه قال : ((الدليل على أنّ الألف واللام حرف قولهم : (جاء القائم)، فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق (قائم) البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول))[52].

وقد أجاب ابن مالك بأن مقتضى كلام الشلوبين أن يظهر عمل عامل الاسم الموصول في آخر الصلة؛ لأن الصلة نسبتها من الموصول مثل نسبة عجز المركب من صدره، لكن لم يظهر الإعراب على الصلة؛ لأنها جملة، والجملة لا يظهر عليها الإعراب، لكن مع (ال) ظهر الإعراب؛ لأن صلته ليست جملة فجاء على مقتضى الدليل والأصل، فظهر الإعراب في (قائم) من (القائم)[53].

وقد نقل الصبان عن الراوندي ما يشعر أنه يقول بالمشابهة بين (ال) وصلتها والمركب المزجي فقال : ((قال الراوندي: وإنما لم يمنع مجموع (ال) وصلتها من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي لعدم العلمية))[54].

يتضح مما سبق أن بعضاً من النحاة عدّوا (ال) وصلتها كالمركب المزجي في كون جزأيه صارا شيئاً واحداً، ولكنَّ بعضاً آخر من النحاة أثبتَ فرقاً بينهما، وقد نقله الصبان فقال: ((الفرق بين الموصول والمركب المزجي بأن المقصود الموصول؛ وإنما جيء بالصلة لتوضيحه فحق الإعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجي، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في (أي) الموصولة))[55]، بمعنى أن المركب المزجي مقصود بجزأيه وليس المقصود صدره كما في الموصول فكان الإعراب على جزئه الثاني على الأصل.

خامساً: تعدد الخبر لتعدد المبتدأ وتعدد الخبر لا لتعدد المبتدأ

مما هو معلوم من النحو بالضرورة أن المبتدأ يقتضي خبراً، وقد يتعدد الخبر والمبتدأ واحد، وتعددُ الخبر يكون على صور، الأولى: أن يتعدد لفظاً ومعنى ولا يتعدد ما هو له (المبتدأ) فيكون كل خبر مخالفاً للآخر في لفظه ومعناه، نحو: (بَلدُنا زراعيٌّ صناعيٌّ) فلفظ (بلدنا) مبتدأ، ولفظ (زراعيّ) خبر أول، ولفظ (صناعيّ) خبر ثانٍ، والخبران مختلفان لفظاً ومعنى، قال تعالى: ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)) {البروج: 14-16 }[56]، ومنه مثال ابن مالك في الألفية (هم سُراةٌ شُعَرَا)[57].

الصورة الثانية: أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط، وتشترك الألفاظ في تأدية المعنى المراد وهو معنى واحد، وقد مثل النحاة لذلك بقولهم: (الرّمَانُ حُلوٌ حَامِضٌ) فلفظ (الرمان) مبتدأ ولفظ (حلو) خبر أول و(حامض) خبر ثانٍ، وكلا اللفظين يؤدي معنى واحداً وهو (مزّ) وقد تعددا في اللفظ؛ ولكنّهما في المعنى غير متعددين بل يؤديان معنى واحداً[58]، وضابط هذا النوع هو:((أن يكون المخبر عنه مستعملاً على طرف من كل الخبرين لا عليهما معاً، ألا ترى أن (المزّ) ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنّه بينهما))[59]، ففي هذه الصورة نجد أنّ للمبتدأ خبرين، ويقدر لهما (أي: الخبران) اسماً يحمل معنييهما يعود على المبتدأ كما في (مزّ) التي حلّت محل (حلو حامض) في المعنى وعادت على الخبر.

---

(51) ينظر : م.ن :327/3

(52) ينظر قوله في شرح الأشموني : 228/1

(53) ينظر :تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:1/ 203

(54) حاشية الصبان :288/1

(55) حاشية الصبان :288/1 ، وينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:215/2.

(56) ينظر : النحو الوافي :528/1.

(57) الفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، الناشر: دار التعاون ، (د.ط) ، (د.ت) :18

(58) ينظر :شرح ابن الناظم: 90/1

(59) التصريح على التوضيح :620/1

الصورة الثالثة: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى تبعاً لتعدد المبتدأ في نفسه، والمبتدأ إما يتعدد حقيقة وإما يتعدد حكماً[60]، وفي هذه الحالة يجب العطف بين الأخبار[61] ، فالفرق بين الصورة الأولى والصورة الثالثة هو أن المبتدأ في الصورة الأولى لم يتعدد وفي الصورة الثالثة قد تعدد المبتدأ.

وقد عبّر الصبان -رحمه الله- عن ذلك بقوله: ((قوله – أي : الأشموني- : (لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع (أي الذي تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ) ونحو: (هُمْ سُراةٌ شُعَرَا)؛ لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ؛ لأن كلاً من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه (سَرى، شاعرٌ) بخلاف نحو: بنوك ... الخ فإنه لم يتصف كلٌ من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كلٌ بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ))[62]، فقولنا: (هم سُراةٌ شُعَرَا) المبتدأ فيه ليس متعدداً وإن كان لفظ (هم) دالاً على الجمع؛ لأن كلَّ واحد من الأفراد الذين يدلّ عليهم لفظ (هم) متصف بأنه (سَرى، شاعِرٌ) فلا تعدد في المبتدأ لا حقيقة ولا حكماً، وفي هذه الحالة يجوز العطف وتركه[63]، أمّا في قولنا: (بنوكَ كاتِبٌ وصائغٌ وفقيهٌ) فقد تعدد الخبر فيه لتعدد المبتدأ؛ لأنّ أحد الأبناء كاتبٌ والآخرُ صائغٌ والآخرُ فقيهٌ، والذي يدلّ على أن المبتدأ متعدد هو وجوب دخول حرف العطف بين الأخبار، ولو ترك العطف لصارت الأخبار لكل واحد منهما، ولكن مع العطف يختص كل منهم بخبر، فأحدهما كاتبٌ والآخرُ صائغٌ والآخرُ فقيهٌ.

والحاصل أنَّ الفرق بين تعدد الخبر لتعدد ما هو له أن الأول يكون فيه كل واحد من أفراد المبتدأ متصفًا بخبر واحد من الأخبار ويجب العطف بين الأخبار المتعددة، أما الثاني فإنه يكون فيه كل واحد من أفراد المبتدأ متصفاً بجميع الأخبار، فأفراد المبتدأ حكمهم واحد فلا تعدد فيه، ويجوز العطف بين الأخبار كما يجوز ترك العطف.

سادساً: الفرق بين (قام زيدٌ وعمراً أكرمْتُه) و (عمروٌ أكرمْتُه وقامَ زيدٌ)

لقد بنى الصبان كلامه في هذا الموضع على ما ذكره الأشموني في باب الاشتغال بقوله: ((والثالث [يعني من المواضع التي يُختار فيها نصب الاسم في باب الاشتغال]: أن يقع بعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولاً سواء كان ذلك المعمول منصوباً نحو: (لقِيتُ زيداً وعمراً أكرمْتُه) أو مرفوعاً نحو: (قامَ زيدٌ وعمراً أكرمْتُه)؛ وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين؛ لأنّ من نصب فقط عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما))[64]، يعني أنّ النصب يترجح إذا تقدم على الاسم المشغول عنه عاطف، وقد عطف هذا الاسم على اسم هو معمول لفعل، ولا فرق بين أن يكون هذا الاسم المعطوف عليه مرفوعاً أو يكون منصوباً؛ لأن في كلتا الحالتين سيكون العطف من باب عطف الجمل، أي: عطف جملة فعلية في جملة الاسم المشغول مع الفعل الذي بعده على الجملة المتقدمة، وفي هذه الصورة يكون التناسب بين المتعاطفين، وهو أحسن من تخالفهما كما تقدم[65] .

وقد ذكر الصبان أنّ ترجح النصب إذا لم تتقدم جملة الاشتغال ولم يكن لها الصدارة في الكلام، أما إذا تقدمت فلا يترجح النصب بل يترجح الرفع وذلك مثل قولنا: (عَمْروٌ أكرمْتُه وقامَ زيدٌ)، والفرق بين هذه الجملة والجملة المتقدمة (قامَ زيدٌ وعَمْراً أكرمْتُه) أنّ النصب في الجملة التي تتقدم فيها جملة الاشتغال يأتي على صورة النصب الضعيف في (زيداً ضربْتُه) إذا لم يأتِ بعدها شيء؛ لعدم تقدم مرجحه، فتأتي الجملة الفعلية (قام زيدٌ) بعد استقرار الضعف في تلك الصورة، وليس الأمر كذلك في جملة (قام زيدٌ وعَمْراً أكرمْتُه)؛ لأنَّ تقدم الجملة الفعلية يستدعي (النصب)؛ إذ هي تمهد لمجيء جملة فعلية بعدها، ومع النصب تكون الجملة المعطوفة جملة فعلية، وقيل: هما سيّان في ترجح نصب (عمراً) سواء تقدمت جملة الاشتغال أم تأخرت، ففي تأخرها يُنصب (عمراً)؛ لتُشاكِلَ الجملةُ المعطوفةُ الجملةَ المعطوفَ عليها، أي: لتُشاكلَ الجملةُ اللاحقةُ الجملةَ السابقةَ، وفي تأخرها يكونُ النصب لتُشاكلَ الجملةُ المتقدمةُ الجملةَ المتأخرةَ[66].

---

(60) ينظر : شرح الأشموني :214/1

(61) ينظر : شرح ابن الناظم :89/1

(62) حاشية الصبان :326/1

(63) ينظر : شرح ابن الناظم:96/1

(64) شرح الأشموني :1/ 433

(65) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط :11، 1383هـ :94 ، وشرح الاشموني :433/1

(66) ينظر : حاشية الصبان :114/2

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

بعد هذه الرحلة مع الإمام الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك أسجل هذه النتائج التي توصلتُ إليها:

1- امتاز أسلوب الصبان في حاشيته بالصعوبة نوعًا ما؛ إذ يُكثر من استعمال العبارات المنطقية التي قد تخفى معانيها على الكثيرين، ولا سيما من بضاعته قليلة في (علم المنطق)؛ لذا وجدت الدراسات عن هذا الكتاب قليلة قياساً بغيره من الكتب كما لم أجد نسخة محققة تحقيقاً علمياً لهذا الكتاب .
2- يعنى الصبان ببيان الدقائق النحوية التي قد تخفى على كثير من الدارسين ومن هذه الدقائق (فروق دلالية) بين ألفاظ وتراكيب تبدو للوهلة الأولى متشابهة عند من لم ينعم النظر فيها أو عند من كانت بضاعته النحوية قليلة، فجاء الصبان – رحمه الله وجزاه عنا خيرًا- فبين لنا الفروق بين ما يبدو متشابهًا مفيدًا في ذلك من كتب النحاة المتقدمين فأثبت لنا آراء لعلماء لم تصل إلينا كتبهم إما لضياعها وإما لكونها لم تزل مخطوطة لم يُنفض عنها غبار الزمن.
3- هناك فرق بين الموصوف تقديرًا والموصوف معنى، فالأول يُستفاد وصفُه من مقدّرٍ، أمّا الثاني فيستفاد وصفه من المعنى العام للجملة بواسطة قرينة لفظية كالتصغير والتعجب.
4- يوجد فرق بين الصلة والصفة من حيثُ تعرّفُ ما هي له فالموصول يتعرف بصلته، أما الموصوف فلا يتعرف بصفته.
5- الفرق بين المستتر والمحذوف أنّ الأول لا يمكن النطق به أما الثاني فيمكن النطق به .
6- الفرق بين (لا) الزائدة و(لا) الملغاة أن الزائدة لا عمل لها أصلاً أما الملغاة فلها عمل وقد ألغي لسبب ما.
7- الإعراب المحلي يتعلق بالوظيفة النحوية، أما الإعراب التقديري فيكون على الحرف الذي لا تظهر عليه الحركات.
8- الفرق بين العدل والتضمين أن العدل يكون بتغيير اللفظ مع بقاء معناه، أما التضمين فيكون بإضافة معنى إلى اللفظ مع المعنى الأصلي للفظ.

Sources and references:

- Alfiyya Ibn Malik: Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiyani, Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), Publisher: Dar Al-Taawun, (ed.), (d.d(.
- Facilitating the benefits and completing the purposes: Muhammad bin Abdullah Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiyani Abu Abdullah, Jamal Al-Din (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 AD.
- Declaring the clarification or declaring the content of the clarification in grammar: Zain al-Din Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad al-Jarjawi al-Azhari al-Misri, and he was known as al-Waqad (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
- Commentary on the Fara'id on facilitating interest: Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar al-Damamini (763 - 827 AH = 1362 - 1424 AD), edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Mufdi, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.
- Introduction to the rules explaining the facilitation of benefits, Muhibb al-Din Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, Al-Halabi and then Al-Masry, known as Nazir Al-Jaish (d. 778 AH), study and investigation: A. Dr.. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo, Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1428 AH.
- Clarifying the purposes and paths by explaining Alfiyyah Ibn Malik, Badr al-Din Abu Muhammad Hassan bin Qasim al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Abdul Rahman Ali Suleiman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University, Dar al-Fikr al-Arabi, Egypt, 1st edition, 1428 AH - 2008 AD.

- Jami' al-Durs al-Arabi: Mustafa bin Muhammad Salim al-Ghalayini (d. 1364 AH), Publisher: Al-Maktabah al-Asriya, Sidon - Beirut, 28th edition, 1414 AH - 1993 AD.
- The proximate genie in the letters of meanings: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (died: 749 AH), verified by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition. , 1413 AH - 1992 AD
- Al-Khudari's footnote to the explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik: Muhammad bin Mustafa Al-Khudari (d. 1278 AH), Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, Dr. I, D.T
- Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1417 AH - 1997 AD.
- Borders in the Science of Grammar: Ahmad bin Muhammad bin Muhammad al-Baja'i Shihab al-Din al-Andalusi (d. 860 AH), edited by: Najat Hassan Abdullah Noli, publisher: Islamic University of Medina, Issue 112 - Year 33 - 1421 AH/2001 AD.
- Paving the buildings in explaining the letters of meanings: Ahmad bin Abd al-Nur al-Malqi (d. 702), edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, 3rd edition, 1423 AH-2002 AD.
- Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiyya: Bahaa al-Din Abdullah Ibn Aqeel, (d. 769 AH), and with him the book Grant of the Galilee, edited by Sharh Ibn Aqeel, by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD. .
- Explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiyyah of Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad Ibn Imam Jamal al-Din Muhammad Ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.
- Al-Ashmouni's commentary on Alfiyyah Ibn Malik: Nour al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Issa al-Ashmouni, Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
- Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada: Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Cairo, 11th edition, 1383 AH.
- Explanation of the Book of Sibawayh: Abu Saeed Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban Al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
- Book: Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
- Al-Kanash fi Techniy of Grammar and Morphology: Imad al-Din Abu al-Fida Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Muhammad bin Omar bin Shahnshah bin Ayoub, al-Malik al-Mu'ayyad, owner of Hama (d. 732 AH), edited by: Dr. Riyad bin Hassan al-Khawam, Modern Library for Printing and Publishing , Beirut - Lebanon, Dr. I, 2000 AD.
- The assistant in facilitating interest: Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel (d. 769 AH), ed.: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Umm Al-Qura University (Dar Al-Fikr - Damascus, Dar Al-Madani - Jeddah), 1st edition, 1400 - 1405 AH.

- Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), investigation and explanation: Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, National Council for Culture and Arts, Kuwait, 1st edition, 1421 AH.
- Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiyyah Ibn Malik): Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), ed.: Collection of Researchers: Part One: Dr. Abdul Rahman bin Salman Al-Othaimeen, Parts Two, Eight, and Nine: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, and the third part: Dr. Ayad bin Eid Al-Thabeti, and the fourth part, Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, and Dr. Abdel Majeed Qatamesh, Parts Five and Six: Dr. Abdel Majeed Qatamesh, Part Seven: Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dr. Suleiman bin Ibrahim Al-Ayed, Dr. Al-Sayyid Taqi, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.
- The Grammatical Objectives in Explanation of the Evidence of the Millennium: Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), edited by: A. Dr.. Ali Muhammad Fakher, A. Dr.. Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Dr. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Publisher: Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1431 AH - 2010 AD.
- Al-Muqtasib: Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thumali Al-Azdi, known as Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abdul-Khaliq Adima, World of Books, Beirut, Dr. i, d. T.
- And the gift of the Galilee, edited by Ibn Aqeel's explanation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD.
- Al-Nahhu Al-Wafi: Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Ma'arif in Egypt, 15th edition, d. T.
- Hama al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami': Jalal al-Din ibn Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Egypt, d. i, d